

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2024-194392

الصادر في الاستئناف رقم (V-194392-2023)

المقامة

المستأنف

من / المكلف

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 2024/07/11م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية، المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) بتاريخ 1444/02/26هـ، بناء على الفقرة (5) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضوًا

الدكتور / ...

عضوًا

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2023/05/04م، من ...، هوية وطنية رقم (...). بصفته صاحب مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...).، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2023-115725) في الدعوى المقامة من المستأنف ضد المستأنف ضدها.

الوقائع

حيث إن وقائع هذه الدعوى قد أوردتها القرار محل الاستئناف، فإن الدائرة الاستئنافية تحيل إليه منعاً للتكرار. وحيث قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

- أولاً: رد دعوى المدعي فيما يتعلق ببند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2024-194392

الصادر في الاستئناف رقم (V-194392-2023)

- ثانيا: رد دعوى المدعي فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة الخطأ في الإقرار للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.
- ثالثا: رد دعوى المدعي فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة التأخر في السداد للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعي عليها.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولا لدى المستأنف، فقد تقدم إلى الدائرة الاستئنافية بلائحة استئناف تضمنت اعتراضه على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعواه بشأن اعتراضه على تعديل بند المبيعات المحلية الخاضعة للنسبة الأساسية المتعلقة بالفترة الضريبية للربع الأول من عام 2020م وعلى الغرامات المترتبة عليه، وذلك لوجود خطأ في قيمة المبيعات حيث أن هناك مبيعات التعليم الأهلي للطلاب السعوديين ومبيعات التعليم للطلاب غير السعوديين وأن الطلاب السعوديين لم يتم فرض عليهم أي ضرائب تخص الرسوم الدراسية وبالتالي فمن الخطأ أن تتحمل المدارس ضريبة قيمة المضافة عن مبيعاتهم وفقا للأمر الملكي الكريم رقم (أ/86) الذي تتحمل فيه الدولة رسوم التعليم عن المواطنين، وانتهى بطلب قبول الاستئناف وإلغاء قرار دائرة الفصل.

وحيث عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلساتها لنظر الاستئناف المقدم عبر الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (1) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية، التي تنص على أنه: " تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابة، وللدوائر -من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الأطراف- سماع الأقوال والدفع بالترافع عن بُعد أو حضورياً، بحسب تقديرها، وتعد الجلسة -في حال انعقادها عن بُعد- في حكم المنعقدة حضورياً، وترتب كافة آثارها، وتثبت الدائرة ذلك في محضر الجلسة."، وجرى الاطلاع على ملف الدعوى والمذكرات والمستندات ذات العلاقة، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف، وبعد المناقشة والمداولة قررت الدائرة رفع الجلسة وإصدار القرار.

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2024-194392

الصادر في الاستئناف رقم (V-194392-2023)

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات الدعوى ولائحة الاستئناف المقدمة تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، فإنه باطلاع الدائرة الاستئنافية على أوراق الدعوى وفحص ما احتوته من وثائق ومستندات، وبعد الاطلاع على ما قدمه الطرفان من مذكرات وردود، تبين للدائرة الاستئنافية أن القرار الصادر من دائرة الفصل قضى برد دعوى المستأنف بشأن اعتراضه على تعديل بند المبيعات المحلية الخاضعة للنسبة الأساسية المتعلق بالفترة الضريبية للربع الأول من عام 2020م وعلى الغرامات المترتبة عليه، وحيث أن المستأنف يعترض على قرار دائرة الفصل وذلك لوجود خطأ في قيمة المبيعات حيث أن هناك مبيعات التعليم الأهلي للطلاب السعوديين ومبيعات التعليم للطلاب غير السعوديين وأن الطلاب السعوديين لم يتم فرض عليهم أي ضرائب تخص الرسوم الدراسية وبالتالي فمن الخطأ أن تتحمل المدارس ضريبة قيمة المضافة عن مبيعاتهم وفقاً للأمر الملكي الكريم رقم (86/أ) الذي تتحمل فيه الدولة رسوم التعليم عن المواطنين، وحيث ثبت لدى الدائرة الاستئنافية أن اعتراض المستأنف ابتداءً أمام دائرة الفصل على إجراء المستأنف ضدها كان بشأن تعديل بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية للفترة الضريبية (الربع الأول من عام 2020م) وذلك وفق لائحة اعتراضه المقدمة ابتداءً أمام دائرة الفصل، إلا أن قرار دائرة الفصل صدر لفترة (الربع الثالث من عام 2018م)، وقد ذكر المستأنف التالي: "يوجد خطأ في البيانات المدخلة في الصفحة رقم 3 ورقم 4 حيث أن هذا القرار يفترض أنه يخص الربع الأول من عام 2020م في حين أن جميع البيانات الواردة فيه تخص أقرار الربع الثالث من عام 2018م المقام فيه دعوى اخري تحمل الرقم V-2022-115598"، بالتالي ولعدم ملاقة منطوق قرار دائرة الفصل لطلبات المستأنف

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2024-194392

الصادر في الاستئناف رقم (V-194392-2023)

بسبب اختلاف الفترة الضريبية حيث اعترض المستأنف على الفترة الضريبية (الربع الأول من عام 2020م) في حين صدر القرار للفترة الضريبية (الربع الثالث من عام 2018م) الأمر الذي تنتهي معه الدائرة الاستئنافية إلى إلغاء قرار دائرة الفصل محل الاستئناف.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف المقدم من /...، هوية وطنية رقم (...)، من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة المحددة نظاماً.

ثانياً: في الموضوع: إلغاء قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2023-115725)، وإعادة الدعوى إليها لنظرها وفقاً لما هو موضح في الأسباب.

عضو

عضو

الدكتور / ...

الدكتور / ...

رئيس الدائرة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.